

الارادة والمشيئة لفظان مترادفان عند المتكلمين
الارادة هي الفعل المكنون المولود في القلب
بينما المشيئة هي الفعل المكنون المولود في القلب

الارادة مقتضية الوجود والارادة مقتضية الطلب
وكذا اذا قال الرجل لاراد ان يشتري ثوبا
يعنى الطلب لا يقع في الارادة وان تولى

الارادة هي مقتضية الوجود والارادة مقتضية الطلب
وكذا اذا قال الرجل لاراد ان يشتري ثوبا
يعنى الطلب لا يقع في الارادة وان تولى

الاعلام وفي الشرع فكيف الجبر واطلاق التصرف لمن كان ممنوعا شرعا
الارادة زيادة حرف ساكن في تذييل مجموع مثلا مستعملين زيد في آخر نون
لن بعد ما ابدلت نون الفاضل مستعملا فيستعمل في الارادة
صفة توجب للحق لا يقع منه الفعل على وجود وجه وفي الحقيقة هي
لا تتعلق دائما بالبعدوم فترادفها تخصصا كما لم يحصل وجوده
كما قال الله تعالى انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون المراد في الحديث
عدم الوجود مثلا ان يقول قوله الزاوي قال له سؤالا ثم من غير ان يقول لعلنا
فلا بد فلان عن سؤالا ثم عدم الاراد من المبرهن من الحق من عدم قبل ظهوره
كانت اولى كذا في جبين اياه بنيتا عم بطريقين اما ان يكون ارضي لا
مالك لها فيطلبها الاما لاجل يقوم عليها ولعطي الخراج وانما ان المال في
اعطاء الخراج والزراعة ولا يملك هو البيع لان الاما ملكها وانما اقامه مقام
المالك في الخراج لكن ياخذ الخراج مع نصيبه كدعائه وكذا الاما يواجرها
ياخذ الخراج من الاجرة يطلق على ارض ترك وقت الفتح مرجع لزوات اهل
القرية ويطلق على ارض غاب عنها ما كتبها وعلى ارض تركها ما كتبها بالخراج لاجل
ارض لا يقدر بها جازا عن زراعتها واحدا خراجها فيدفعها الى الاما ليكون
منفعةها للسلطان مقام الخراج ويكون الارض لصاحبها الارض وهو اسم لال
الواجب على ما دون النفس الارثا في التفرع ان يرتفع الجرح بنية من
مرافق للحوة او ثبت لحكم من احكام الاحياء كالواكوالنوم والنوم والكثير
وغيرا لاراد من محل الاعتدال في الاشياء وهو نقطة في الارض يستوي معها

الارض الحرة هي التي تحت
قهره ارضها عليها
الامام مع اهلها ان يقر عليها
ارضها الخراج سراج
الارض العشرية هي التي تحت
قهره ارضها بين القاهن
اراضها او تستحق ما
الخراج العشرية
الارض دية الجراحات والرجح
ارض واراض بوزن قراش
اسم موضع موشة

الارادة

الارادة

ارادة الفطرية فلا يقدر ياخذ هناك القليل من الزهر والارادة من اللب
وقد تقدر على العمل الاعتدال مطلقا لان استمرار الوجود في الزمنة
مقدرة غير متناهية في جانب المستقبل لان ما لا يكون مسبوقا بالعدم
مقدرة غير متناهية في جانب المستقبل لان ما لا يكون مسبوقا بالعدم
اعلم ان للوجود اقسام ثلاثة لا يربطها فانه اما ان يكون له وجودا
سبحانه وتعالى او لا ان يكون له وجودا او لا ان يكون له وجودا
وعكسها فان ما ثبت قدمه امتنع عدمه الازمنة وهو نافع من ارضها
قالوا كمن على بالتحكم وابن بلح في قوله وكفرنا الصلابة ووضو تحاليلهم
في التبادر المتقبلة ما يترتب وجوده بعد ذلك الذخائر في الاستشفاء
وهو طلب المطر عند طول القطاعة لانه لا يقر بالدليل لانه لا يمدل
سواء كان ذلك من الاثر الموثوق فيسمى استدلالا او بالعكس فيسمى
استدلالا لا يمدل او من احد الاثرين الى الآخر فيسمى استعلاما فيضمير الخطاب
وقد هو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فاذا كان تلك الصورة وقع
نسبة بين الشيء او لا وقوعها حضورها هو التصديقه والافهوا التصديق
الاستقرار هو الحكم على كماله لوجوده في اكثر جزئياته وانما قال في اكثر جزئياته
لان الحكم لو كان في جميع جزئياته لم يكن استقرارا بل قبا مستمرا ويسمى
هذا الاستقرار لان مقدماته لا تحصل الا بتتابع الجزئيات كقولنا كالجوان تحرك
فكذلك الاصل عند اللضع لان الانسان والبهائم والسباع كذلك وهو استقرار
كذلك الاصل عند اللضع لان الانسان والبهائم والسباع كذلك وهو استقرار

كالاستدلال الذي هو الاستدلال بالارادة

الارادة هي مقتضية الوجود والارادة مقتضية الطلب
وكذا اذا قال الرجل لاراد ان يشتري ثوبا
يعنى الطلب لا يقع في الارادة وان تولى